



عقدت اجتماعها الـ 116 لمجلس وزراء المنظمة على مستوى المندوبين

خالد العتيبي: الكويت تواصل دعمها لـ «أوبك»



جانب من اجتماع مجلس وزراء منظمة «أوبك» الـ 116 على مستوى المندوبين عبر تقنية الاتصال المرئي

نمر الصباح: الجهود التطويرية للمنظمة تسهم بتعزيز دورها العربي المشترك

كوونا: عقد مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) اجتماعها الـ 116 على مستوى مندوبي وزراء الطاقة والنفط في الدول الأعضاء، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي برئاسة ممثل دولة ليبيا في المكتب التنفيذي للمنظمة العماري محمد العماري الذي ترأس بلاده الدورة الحالية لعام 2026.

وقالت (أوبك) إن العماري افتتح الاجتماع مرحبا بأعضاء المكتب التنفيذي ممثلو وزراء الطاقة والنفط في الدول الأعضاء وبالأمن العام الجديد للمنظمة خالد العتيبي، حيث قدم له التهنئة بمناسبة توليه مهام منصبه الجديد. وثمن العماري جهود الأمين العام السابق للمنظمة جمال اللوغاني على ما قدمه خلال خدمته، معربا عن شكره للامانة العامة على التحضير والإعداد الجيد لهذا الاجتماع ولجهودها في استكمال مسار مشروع تطوير المنظمة بما يحقق طموحات الدول الأعضاء ويعزز دور المنظمة على المستويين الإقليمي والدولي.

وشكر حكومة الكويت على دعمها المتواصل للمنظمة وإلى ممثل الكويت في المكتب التنفيذي الشيخ د. نمر الصباح على ما قدمه من جهود في دعم أنشطة المنظمة خلال ترؤسه أعمال المكتب التنفيذي في دورته السابقة، مؤكدا أن هدف المنظمة الأسمى هو تعاون الدول الأعضاء في مختلف أوجه النشاطات المتعلقة بصناعة الطاقة لما في ذلك من خير لمصلحتها ومصحة شعوبها.

رحب الأمين العام للمنظمة خالد العتيبي في كلمته بأعضاء المكتب التنفيذي، متمنيا للاجتماع كل التوفيق والنجاح وتحقيق أهدافه المرجوة، وثمن العتيبي عاليا ثقة وزراء المنظمة لتكليفه بتولي مهام الأمين العام للمنظمة، قائلًا إنها أمانة ومسؤولية وحافز لمضاعفة الجهود للارتقاء بعمل المنظمة وتعزيز مسيرتها.

وتقدم بالشكر الجزيل لحكومة دولة الكويت على دعمها المتواصل للمنظمة، مهنئا لقيادتها الحكيمة على صدور المرسوم الأميري بالتصديق على التعديلات الواردة

على اتفاقية إنشاء المنظمة والبروتوكولات الملحق بها وهو ما يمثل خطوة محورية في التزامها راسخا بدعم مسيرة تطوير المنظمة وتعزيز دورها. بدوره، أكد وكيل وزارة النفط ممثل الكويت في المكتب التنفيذي لـ (أوبك) الشيخ د. نمر الصباح حرص الكويت على دعم الجهود التطويرية التي تشهدها المنظمة في المرحلة الحالية بما يعزز دورها العربي المشترك ويرسخ مكانتها كمتميزة إقليمية متخصصة في قضايا الطاقة والبترول.

وأوضح الشيخ نمر الصباح أن أعمال الاجتماع عكست حجم الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لـ (أوبك) في تنفيذ مشروع تطوير أعمال المنظمة وإعادة هيكلتها بما يتواءم مع المتغيرات المتسارعة في قطاع الطاقة العالمي.

وأشار إلى أن الكويت باعتبارها دولة المقر تدعم بشكل كامل مسار التحديث المؤسسي الذي تتبناه المنظمة سواء فيما يتعلق بتطوير الأنظمة واللوائح الإدارية والمالية أو تحديث الهياكل التنظيمية وتعزيز الحوكمة المؤسسية إضافة إلى تطوير استراتيجيات البحث والإعلام والاتصال المؤسسي باعتبارها عناصر أساسية لتعزيز كفاءة الأداء ورفع مستوى التكامل بين الدول الأعضاء.

وأوضح البيان أن الاجتماع ناقش البنود المدرجة على جدول الأعمال وكان أبرزها المصادقة على الحسابات الختامية للمنظمة (الأمانة العامة والهيئة القضائية) لعام 2025، وثنم الجهود المبذولة في سبيل تنفيذ مشروع تطوير المنظمة وما توصلت إليه من تقدم ملموس في تنفيذ متطلبات المرحلة الثانية من المشروع وفقا لمسارات الرئيسية الواردة في الإطار العام لخطة وآلية تنفيذ المبادرات الاستراتيجية المعتمدة بما يعزز من جاهزية المنظمة للمرحلة القادمة ويديم انتقالها إلى مرحلة إطلاق هويتها الجديدة تحت مسمى (المنظمة العربية للطاقة) لتواكب التحولات المتسارعة في قطاع الطاقة ويرسخ مكانتها كمتميزة عربية فاعلة في قضايا الطاقة.

«بيت التمويل» يدعم جهود الحكومة والقطاع الخاص بالاستدامة



وزير الدولة لشؤون التنمية والاستدامة د.ريم الفليج مع وفد «بيت التمويل» مشعل الشايح ويوسف الرويح ومحمد العريبي

إنجازات البنك في الاستدامة تدعم رؤية «الكويت 2035» ومسارات التنمية

يولها البنك لتعميق وترسيخ أفضل الممارسات والمعايير والضوابط المتعلقة بالاستدامة في مختلف قطاعات العمل والأنشطة والخدمات، مع كامل الاستعداد لدعم الجهود الحكومية وتعزيز التعاون في مجال الاستدامة ضمن إطار دوره الوطني والمجتمعي الرائد.

وأوضح الوفد أن بيت التمويل الكويتي يقدم نموذجاً رائداً في مبادرات حماية البيئة ومواجهة التغير المناخي، وترسيخ الشمول المالي، ودعم الشباب وريادة الأعمال، وتعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة، إلى جانب مواصلة دمج الاستدامة في

المجتمعية وفق أفضل المعايير العالمية. وأكدت د. الفليج أهمية تعزيز منظومة التنمية المستدامة وحماية البيئة، ورفع كفاءة التنسيق بين الجهات المعنية لمواجهة التحديات البيئية وتحقيق الاستدامة، مشددة على ضرورة تكامل الجهود بين مختلف قطاعات العمل الحكومي والخاص، بما يعزز القدرة على التعامل مع المتغيرات البيئية، وتنمية الموارد الطبيعية، وتبني التقنيات الحديثة، والاستثمار في الكفاءات الوطنية، بما يواكب توجهات الدولة في مجال التنمية المستدامة.

من جانبه، أكد وفد بيت التمويل الكويتي الأهمية التي

أكدت وزيرة الدولة لشؤون التنمية والاستدامة د.ريم الفليج، حرصها على ترسيخ سياسات ومبادرات تدعم التحول نحو التنمية المستدامة، من خلال تعزيز التكامل بين مختلف الجهات، ووضع الأطر التي تواكب المتغيرات البيئية والاقتصادية، بما يساهم في تحقيق توازن فعال بين النمو والحفاظ على الموارد.

وفي هذا السياق، أشارت د. الفليج إلى أن جهود القطاع الخاص تمثل عنصراً كاملاً لهذه التوجهات، لافتة إلى ما يقوم به بيت التمويل الكويتي من مبادرات في مجالات حماية البيئة وتبني ممارسات أكثر استدامة. وأوضحت أن هذا الدور يعكس أهمية الشراكة بين الجهات الحكومية والمؤسسات المالية في دعم الأهداف الوطنية المرتبطة بالاستدامة، وتعزيز أثرها على المجتمع وبيئة الأعمال.

وقد جاء ذلك خلال استقبالها وفداً من مسؤولي بيت التمويل الكويتي، ضم كلا من رئيس الالتزام والحوكمة في المجموعة مشعل الشايح، ورئيس العلاقات العامة والإعلام يوسف الرويح، والمدير التنفيذي للحوكمة والاستدامة محمد العريبي.

وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الموضوعات المرتبطة بالاستدامة، وسبل تنسيق الجهود وتعزيز أوجه التعاون المشترك، إضافة إلى استعراض جهود وأنشطة وإنجازات بيت التمويل الكويتي في مجال الاستدامة، ورؤيته التي تتواءم مع رؤية الكويت 2035، وبما يدعم مسارات التنمية المستدامة والتنمية

تتركز في تحديث البنية التحتية لنقل المياه وتخزينها وصيانة بعض المنشآت

تمديد عطاءات 4 مناقصات في مصفاة الأحمدية



ذكرت مجلة ميد أن الكويت مددت المواعيد النهائية لتقديم العطاءات لـ 4 عقود نفطية مطروحة في مصفاة ميناء الأحمدية. وقالت المجلة إن العقود تشمل مشروعاً لتحديث البنية التحتية لنقل المياه وتخزينها في المصفاة، وسيتم تنفيذ العقد وفق نموذج الهندسة والتوريد والإنشاء (EPC)، وقد تم طرح المناقصات في الأصل في أكتوبر 2025، مع موعد نهائي أولي لتقديم العطاءات في 4 يناير 2026، وقد شهدت المناقصة بالفعل عدة تمديدات، وهدد بإعادة الجولة الأخيرة الموعد النهائي لتقديم العطاءات من 19 أبريل 2026 إلى 10

وأشارت المجلة إلى أن شركة البترول الوطنية الكويتية قد ذكرت في تقريرها السنوي لعام 2024، أن المشروع سيساعد في تلبية الطلب على المياه في وحدات التكرير وإنتاج الغاز في المنشأة. أما العقود الـ 3 الأخرى فهي جميعها عقود صيانة، وتم تمديد المواعيد النهائية لتقديم العطاءات الخاصة بها حتى 30 يونيو 2026، ويركز أول هذه العقود على الصيانة

استكمال مشروع تطوير المنظمة وفق الجدول الزمني

أوصى المجلس الأمانة العامة بأهمية تكثيف الجهود في سبيل استكمال مشروع التطوير والانتهاج منها وفقاً للجدول الزمني المحدد له، ونوه المجلس بنشاطات الأمانة العامة حول تقرير الأمين العام المتضمن متابعة الأوضاع البرتولية العالمية ومتابعة شؤون البيئة وتغير المناخ وسير العمل في بنك المعلومات والفعاليات التي نظمتها الأمانة العامة، والتي شاركت فيها، حيث أوصى بأهمية الاستمرار في مثل هذه النشاطات والعمل على تكثيفها. وفيما يخص البند المتعلق بتحديد مجال جائزة أوبك للبحث العلمي لعام 2026، تم اختيار المجال المتعلق بـ (الصناعات البرتولية المساندة وتشمل النقل والتخزين والأمن والسلامة) كمجال لتقديم البحوث لنيل هذه الجائزة.

وكان الهدف من المشروع زيادة قدرة الكويت على إنتاج الوقود منخفض الكبريت، وكجزء من المشروع، تم دمج مصفاة ميناء الأحمدية مع مصفاة ميناء عبدالله، وقد أدى المشروع إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لمصفاة ميناء عبدالله إلى 454 ألف برميل يوميا، ولمصفاة ميناء الأحمدية إلى 346 ألف برميل يوميا.

ياجمالي 72,12 طناً.. و«التجارة» حصلت رسوماً عنها بـ 1.08 مليون دينار بزيادة سنوية 109٪

طفرة شرائية للذهب في الكويت.. 500٪ قفزة بالمعادن الثمينة الموسومة في 3 أشهر



نسبتها 109.45٪، وقيمة 564,95 مليون دينار، مقارنة بقيمة الرسوم المحصلة عن وسم المعادن الثمينة خلال الربع الأول من عام 2025، والبالغ نحو 516,19 ألف دينار.

وتفصيلاً، فقد بلغت قيمة الرسوم المحصلة من وسم المعادن الثمينة خلال شهر فبراير الماضي ما قيمته 583,93 ألف دينار، وفي شهر يناير حصلت نحو 412,14 ألف دينار، وفي شهر مارس حصلت 583,93 ألف دينار، وفي شهر مارس حصلت الوزارة ما قيمته 85,07 ألف دينار.

واستحوذت الفضة على النصيب الأكبر من الرسوم بنحو 634,84 ألف دينار، وبما يعادل 58,72٪ من الإجمالي، بينما بلغت حصة الذهب من الرسوم نحو 31,62٪، وبما قيمته 341,9 ألف دينار خلال أول 3 أشهر من العام الحالي. وبلغت الرسوم المحصلة من وسم الفضة المطعمة بأحجار ذات قيمة نحو 12,24 ألف دينار، ومن الذهب المطعم بأحجار ذات قيمة بلغت 43,81 ألف دينار، ومن الذهب المطعم بألماس بلغت الرسوم 20,79 ألف دينار.

وكشف أحدث البيانات الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة، والتي تلقت عليها «الأنباء» عن تسجيل قفزة كبيرة في حجم المعادن الثمينة التي تم وسمها في الكويت خلال الربع الأول من 2026، مسجلة زيادة بنسبة 501,9٪، لتبلغ نحو 72,12 طناً، مقارنة بحجمها البالغ نحو 11,98 طناً بالربع الأول من 2025، وبزيادة حجمها 60,15 طناً.

وفي التفاصيل، فقد بلغ حجم المعادن الثمينة الموسومة خلال شهر يناير الماضي نحو 29,41 طناً، لترتفع خلال شهر فبراير إلى 40,77 طناً، ثم شهر مارس بنحو 1,95 طناً.

واستحوذت الفضة على النصيب الأكبر من حجم المعادن الثمينة الموسومة خلال أول 3 أشهر من العام الحالي، حيث بلغت حصتها نحو 88٪، بإجمالي 63,48 طناً، وشهد شهر فبراير أكبر كمية للفضة الموسومة بنحو 36,53 طناً، ثم شهر يناير بنحو 26,55 طناً، وأخيراً شهر مارس بنحو

| إجمالي المعادن الثمينة الموسومة بالكويت خلال الربع الأول (بالطن) | يناير | فبراير | مارس | إجمالي الربع الأول |
|--|-------|--------|------|--------------------|
| | 29.4 | 40.7 | 1.95 | 72.13 |